

## تحرك عاجل

### لا تزال أماكن وجود محامين لحقوق الإنسان مجهولة

تعرض للاختفاء القسري منذ 14 سبتمبر/أيلول 2018 كل من عزت غنيم مدافع حقوق الإنسان والمشارك في تأسيس المنظمة "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" ومديرها؛ وعزوز محجوب محامي حقوق الإنسان بالمنظمة ذاتها؛ إذ لا يزال كلاهما منذ ذلك الحين قيد الاعتقال على الرغم من صدور أمر محكمة بالإفراج عنهما في 4 سبتمبر/أيلول 2018.

تعرض مدافعا حقوق الإنسان عزت غنيم وعزوز محجوب، للاختفاء القسري منذ 14 سبتمبر/أيلول 2018. فقد أمرت إحدى المحاكم في 4 سبتمبر/أيلول 2018 بالإفراج عنهما، ووضعهما تحت المراقبة إلى حين استكمال التحقيقات في قضيتهما. ونقلتهما قوات الأمن إلى قسمين مختلفين للشرطة بالهرم وإمبابة في القاهرة الكبرى، حيثما كان من المفترض أن يُحتجزا إلى حين الإفراج عنهما. وفي 14 سبتمبر/أيلول 2018، ذهبت أسرتهما لزيارتهما، ولكن قوات الأمن أخبرتهم أنه قد أُفِرَج عنهما بالفعل. وأخبرت أسرتهما ومحاموهما منظمة العفو الدولية بأنهم لا يعلمون أي شيء عما حل بهما، ولا عن أماكن وجودهما. وكانت آخر مرة تمت رؤيتهما فيها قيد الحجز لدى قوات الأمن المصرية، أثناء حبسهما داخل قسمي شرطة مختلفين. وترى منظمة العفو الدولية أن كلا من عزت غنيم وعزوز محجوب تعرض للاختفاء القسري ويواجهان بصورة كبيرة خطر التعرض للتعذيب. كما ينتاب أسرتهما القلق أن القاضي قد يأمر بحبسهما مجدداً، إذا ظلا تحت وطأة الاختفاء القسري، أثناء فترتي مراقبتهما.

ويُقصد بالاختفاء القسري اعتقال شخص أو احتجازه أو اختطافه على أيدي عناصر تابعة للدولة، أو على أيدي أشخاص يتصرفون بإذن منهم أو بدعمهم أو بموافقتهم؛ حيث يتبع ذلك رفض الاعتراف بحدوث هذه الوقائع، أو بإخفاء مصير الشخص أو مكان وجوده، مما يجعله خارج نطاق حماية القانون. ويُعد الاختفاء القسري جريمة مشمولة بالقانون الدولي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو بالإنكليزية على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى الكشف على الفور عن مصير وأماكن وجود عزت غنيم وعزوز محجوب؛
- الإصرار على الإفراج عن عزت غنيم وعزوز محجوب، في حال وجودهما رهن الحجز لدى السلطات، على الفور دون شرط أو قيد، نظرًا لأنهما لم يُعتقلا سوى لمجرد عملهما السلمي في مجال حقوق الإنسان وممارستهما لحقهما في حرية التعبير؛ وكذلك الإصرار على ضمان أن تحظى حقوق الإنسان الخاصة بهما بالحماية والاحترام، بما في ذلك الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من سوء المعاملة، طوال الوقت، ريثما يُفرج عنهما؛
- حث السلطات على إجراء تحقيقٍ عاجل يتسم بالاستقلالية والحيادية بشأن تعرض عزت غنيم وعزوز محجوب، وعلى الإعلان عما توصل إليه التحقيق، وتقديم المُشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن التعذيب إلى ساحة العدالة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى الجهات التالية:

النائب العام

السيد المستشار نبيل صادق  
مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد  
القاهرة، جمهورية مصر العربية  
فاكس: +202 2577 4716

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي  
ديوان رئيس الجمهورية  
قصر الاتحادية  
القاهرة، جمهورية مصر العربية  
فاكس: +202 2391 1441

وُترسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان  
سيادة النائب أحمد إيهاب جمال الدين  
وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة، مصر

فاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: [contact.us@mfa.gov.eg](mailto:contact.us@mfa.gov.eg)

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. يرجى إدخال

العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني التحية

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 69/18. وللمزيد من المعلومات، انظر:

[www.amnesty.org/ar/documents/mde12/8148/2018/en/](http://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/8148/2018/en/)

## تحرك عاجل

### لا تزال أماكن وجود محامين لحقوق الإنسان مجهولة

#### معلومات إضافية

وثقت منظمة العفو الدولية على نحوٍ مكثف حالات استخدمت فيها قوات الأمن المصرية الاختفاء القسري كأداة ضد النشطاء السياسيين والمتظاهرين في مصر، ومن بينهم طلاب وأطفال (انظر:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/en/>). فقد تعرض المئات

من المختفين قسريًا للاعتقال التعسفي واحتُجزوا سرًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي دون أن يُتاح لهم الاتصال بمحاميمهم أو أسرهم، وخارج نطاق الإشراف القضائي. وقد صار هذا النمط من الانتهاكات جليًا على نحو الخصوص حينما قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيرًا للداخلية في مارس/آذار 2015.

وبلغ قمع حرية التعبير في عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مستويات جديدة تُتذر بالخطر، لم يسبقها مثيل في تاريخ مصر الحديث. وقد أطلقت منظمة العفو الدولية حملة للدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع هؤلاء الذين اعتُقلوا لمجرد التعبير بسلمية عن آرائهم. ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2017، اعتقلت السلطات المصرية ما لا يقل عن 111 ناشطًا وشخصية عامة بسبب تعبيرهم عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي أو في المقابلات الإعلامية. كما اعتقلت السلطات 28 صحفيًا على الأقل في آخر حملة قمع شنتها على حرية التعبير.

في 1 مارس/آذار 2018، اعتقلت السلطات المصرية عزت غنيم، مدافع حقوق الإنسان الذي شارك في تأسيس المنظمة "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، بينما كان عائدًا إلى منزله؛ ثم احتُجز وخضع للاستجواب أمام نيابة أمن الدولة لمدة ثلاثة أيام، دون أن يتسن له الاتصال بمحامٍ. وأخفت السلطات أي معلومات عن مكان وجوده، في ظل ما يرقى إلى الاختفاء القسري. وصوّر ضباط "قطاع الأمن الوطني"

عزت غنيم دون موافقته، ونشرت وزارة الداخلية لاحقًا على صفحتها على فيسبوك مقتطفات من المقطع المصور، زاعمة أن عزت غنيم طرفٌ في تنظيم مؤامرة "إرهاب حقوقي".

كما اعتقلت السلطات المصرية أيضًا المحامي عزوز محجوب، في 1 مارس/آذار 2018، الذي يترافع عن منى محمود، المعروفة باسم "أم زبيدة" والمحتجزة حاليًا، عقب ظهورها في تقرير مصور نشرته "هيئة الإذاعة البريطانية" (BBC)، أفادت فيه تعرض ابنتها للتعذيب والاختفاء القسري. وقد احتُجز عزوز محجوب بمجمع سجون طرة، إلى حين انتهاء التحقيقات حول انضمامه لـ "جماعة محظورة"، ونشره لأخبار كاذبة، وتقديم معلومات مغلوبة لهيئات دولية.

وقد يواجه عزت غنيم وعزوز محجوب، حال إدانتهم، السجن لمدة قد تصل إلى 15 عامًا. وترى منظمة العفو الدولية أن اعتقالهما استند لمجرد عملهما السلمي في مجال حقوق الإنسان، وممارستهما لحقهما في حرية التعبير.

كانت السلطات المصرية قد دأبت على مضايقة منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، على مدار العامين الماضيين، ومن بينهم المنظمة "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، التي شارك عزت غنيم في تأسيسها في أغسطس/آب 2014. وتقوم المنظمة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات المصرية، وتنظيم الحملات المناهضة لبعض الممارسات، من بينها عقوبة الإعدام، والتعذيب، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري.

الاسم: عزت غنيم، وعزوز محجوب

النوع: ذكران

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 69/18 رقم الوثيقة: MDE 12/9147/2018 مصر بتاريخ: 21 سبتمبر/أيلول 2018